الأنباء
الخميس 14 نوفمبر 2013

وافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية امس على تشكيل عدد من اللجان المؤقتة هي لجنة الإسكان ولجنة ذوي الاحتياجات الخاصة ولجنة الإيداعات المليونية ولجنة اوضاع غير محددي الجنسية.

وخلال سير الجلسة وافق المجلس ايضا على رفع الحصانة عن النائبة د.معصومة المبارك في قضية جنح صحافة. وعقب رفع الجلسة اعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم انه ادرج استجوابي النائب رياض العدساني اللذان قدمهما في نهاية جلسة امس الأول على جدول اعمال جلسة 26 الجاري والتي من المقرر ان يناقش فيها استجواب وزير التنمية د.رولا دشتي والتصويت على طرح الثقة بوزير الصحة الشيخ محمد العبدالله،وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبدالحفيظ ـ بدر السهيل

الغانم يدرج استجوابي العدساني على جدول جلسة 26 الجاري

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه مبارك الخرينج وأمين السر يعقوب الصانع ومعهم رياض العدساني على المنصة (متين غوزال)

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة التكميلية عند الساعة التاسعة والنصف من صباح أمس الأربعاء بعدما كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الأمين العام اسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون اذن أو إخطار.

مرزوق الغانم: يتلى البند التالي:

الأسئلة

أسئلة النائب عادل الخرافي الموجهة الى وزير الاشغال لافادته عن عدد العدادات المستهلكة منذ عام 2000 والجواب عليه.

● عادل الخرافي: وجهت السؤال لمعرفة مصادر تحصيل الماء والكهرباء من قبل المحصل الـ 5٪ لا أعرف من اين خرج هذا المصطلح وهذا الرقم وهناك حسابات تقديرية لا تعتمد على العدادات وهذه الحسابات لها ارقام وبعضها لا توجد لها عدادات فكيف تتخذ اجراءات القبض فالـ 5٪ رقم مبهم غير واضح، وما الاجراءات القانونية في حال التلف بسبب التقادم أو التلف الفني.

يعني منطقة جليب الشيوخ لها عدادات ولها أرقام ولن أتبحر كثيرا ولكن الاجابة لم تكن واضحة وسنأتي يوما على هذه المنصة ونعرف الاجابات وسيأتي اليوم و«نطلعها».

وزير الكهرباء عبدالعزيز الابراهيم: الـ 5٪ هي من اجمالي العدادات الموجودة وهي تتغير يوميا، بالنسبة للعدادات نحن نأخذ قراءة العدادات وليست قيمة تقديرية، وانما التقديرية تحدث في المياه، ونحن نتخذ الاجراءات فيمن تلاعب في العداد واذا تلف العداد نبدله، وكل البيانات موجودة وليس لدينا شيء نخفيه.

● عادل الخرافي: كنت أتمنى أن أعرف المتوسط، واذا كان الرقم 5٪ يتغير يوميا اذن هو غير صحيح، وأين المتوسط، والاجابة كانت بمثابة الحد الأقصى.

● عبدالعزيز الابراهيم: المتوسط هو 5٪ سنويا، والزيادة متكررة وبالتالي تظهر الاعطال.

سؤال رياض العدساني الى رئيس الوزراء عن الاجراءات الحكومية تجاه الأمن القومي والغذائي.

● رياض العدساني: الامور الدولية قد تنعكس سلبا على الحياة الداخلية ورئيس الوزراء يذكر أنها معلومات سرية، فإذا تم ضرب سورية وتسكير قناة السويس فأين الأمن الغذائي الوطني، والصحة لدينا مستشفيات قديمة متهالكة وسألف عن جاهزية الحكومة للاستعدادات الاقليمية ويأتي الجواب أنها معلومات سرية، واريد اجابة واضحة من الحكومة، ألسنا نحن من يشاركهم في اتخاذ القرار، لماذا امتنعت عن الاجابة وذكرت الحكومة أنها معلومات سرية.

الخرافي: هنالك حسابات تقديرية لوزارة الكهرباء لا تعتمد على العدادات

العدساني: الأحداث الإقليمية تنعكس سلباً على الحياة الداخلية

الصانع: الشعب الكويتي يتطلع إلى تنمية بشرية حقيقية

● صباح الخالد: سؤال العدساني في شهر 8 وكانت الحكومة موجودة في المجلس مع اللجنة الخارجية بحضور رئيس المجلس لإطلاع النواب على خطة الحكومة في التعامل مع المستجدات في المنطقة وكان اللقاء 5 ساعات ونقاشات مثمرة، وكل هذه الامور تقوم بها الحكومة بالتعاون مع مجلس الأمة.

● رياض العدساني: أنا سؤالي كان لماذا أتت الاجابة بأن المعلومات السرية، هل لا توجد ثقة في نواب الأمة.

● صباح الخالد: أؤكد أن الحكومة ليس لديها اي امور سرية على المجلس فالسؤال لو وجه الى وزير الداخلية لكان الرد أتى واضحا للنائب السائل.

● سؤال خليل الصالح لوزير التربية

● خليل الصالح: لمعرفة الفارق الكبير في المرتبات والمزايا في القطاعات التربوية خاصة فئة الاختصاصيين الاجتماعيين، الذين يقدمون جهدا كبيرا، وكنت أتمنى أن تبادر الوزارة التربية لاقرار كادر لهم، فالعامل النفسي مهم لا يمكن أن نعتمد على الوافدين في هذه الوظيفة والفئة لأنهم لا يعرفون عاداتنا وتقاليدنا وأتمنى من الوزير أن تكون له بادرة عاجلة في هذا الأمر والاهتمام بهم، لم أتكلم عن قضايا التسكين الوظيفي او نهاية الخدمة انا فقط أطلب من الوزير وعدا بتقديم كادر مستحق لهم خصوصا مكافأة نهاية الخدمة.

نايف الحجرف ـ وزير التربية: كادر المعلمين المقر في 2011 أحدث خللا كبيرا وتفاوتا في رواتب العاملين في الوزارة، خاصة فئة الاختصاصيين لكن نحن امام قوانين، وهناك لجنة وفريق تم تشكيله، وتمت مخاطبة الخدمة المدنية للنظر في إمكانية وضع ميزة لتساعدهم على القيام بدورهم على أكمل وجه، ولكن الخدمة المدنية لديه منظور أشمل في هذا الأمر، وهو بديل لتضمين الباحثين والاختصاصيين في هذا البديل الإستراتيجي.

خليل الصالح: هذا البديل الإستراتيجي نسمع به منذ عام ولم يتحقق شيئا، فلا بد ان تطالب أنت معالي الوزير بهذا الكادر لأننا لم نتلمس شيئا.

سؤال عبدالله الطريجي إلى وزير التجارة والصناعة

عبدالله الطريجي: من ضمن برنامج عمل الحكومة هيئة سوق المال وقدمت عددا من الأسئلة عن هيئة سوق المال والتجاوزات الموجودة فيها، ورئيس الهيئة رد بأن الأسئلة غير دستورية، وأرسله إلي الوزير وهو المسؤول أمامنا وكان من المفترض ان يحدد الوزير ما الأسئلة غير الدستورية، ورئيس الهيئة صلاح الفلاح يعتقد ان الهيئة تابعة له، وعليه ما يقارب من 35 قضية من موظفي هيئة البورصة لعدم تعيينهم، وقد عين البعض دون إعلان ودون ان تنطبق عليهم الشروط، وغيّر اللائحة بدلا من ان تكون الإحالة الى التقاعد عند 65 جعلها عند السبعين عاما، أتمنى الشفافية من وزير التجارة وأبلغت رئيس الحكومة عن تجاوزات رئيس هيئة سوق المال حتى لا نشكل لجنة تحقيق في هذا الأمر.

● وزير التجارة أنس الصالح: النائب أبلغني امتعاضه من الرد على الأسئلة ووجهت المسؤولين بضرورة توضيح أسباب عدم دستورية الأسئلة، والهيئة ورئيسها سلطة الوزير على هيئة سوق المال كمجلس مفوضين.

● عبدالله الطريجي: مو معقولة ان رئيس الهيئة عندما وصل عمره 65 عاما غيّر اللائحة لتكون 70 عاما، لماذا؟!

● أنس الصالح: أنا أمامي نصوص والخبراء الدستوريون حددوا لي سلطتي على الهيئة، فالنصوص أعطت مجلس مفوضية الهيئة الاستقلالية في القرارات.

سؤال صالح عاشور الى رئيس مجلس الوزراء عن إجراءات منع إبطال مجلس الأمة

صالح عاشور: هذا السؤال مو سؤال صالح عاشور، هذا سؤال كل مواطن وكل عضو، فإلى متى يتم حل المجالس البرلمانية المنتخبة، وإلى متى تتم استقالة الحكومة وتعيين حكومات أخرى، الى متى يوجود الجيش من المستشارين الذين يرسمون الإجراءات، والآن وفق تصريحات علي الراشد فإنه متوقع ان يبطل هذا المجلس مرة ثالثة، وكل مرة نعود للمربع الأول، وذلك بعد ان نقر لهم الميزانية والخطة التنموية السنوية وبرنامج عمل ومن ثم يحلون المجلس، كل مرة على هذا الحال.

ولكن لم أتوقع ان يأتي الجواب بأن نطاق السؤال في غير السياسة العامة للدولة ويتعذر الإجابة عنه، فهل هذا السؤال ليس في نطاق السياسة العامة؟! السياسة العامة هي الحفاظ على الاستقرار السياسي والمجتمعي، ولكن الجواب من الحكومة مرفوض كليا، فكيف نطمئن بأن هذا المجلس سيستمر وان إجراءاته سليمة؟! لم أتوقع هذا الرد من الحكومة، هذا في صلب السياسة العامة للدولة ودعم للمؤسسات التشريعية والحفاظ عليها، وكل يوم نجر الشعب الكويتي إلى صناديق الانتخابات، وأكرر السؤال وأرجو أن تأتيني الإجابة واضحة لضمان استمرار المجالس التشريعية لضمان الاستقرار السياسي ولضمان المستقبل.

● صفاء الهاشم: (نقطة نظام) كان لي سؤال فيما يخص صندوق الأسرة وكان رد الوزير على اسئلتي بخصوص قبول 9359 من أصل 46 ألف قرض وعندما طالبت بيانا واضحا عن عدد الطلبات كل حالة على حدة من كل بنك وجاءني الرد بأن المعلومات تخص البنوك المصرفية وأفاجأ بأن الأرقام كلها بجريدة القبس.

● فيصل الدويسان: بالنسبة لسؤال النائب صالح عاشور عن السياسة العامة فلم يضع أحد تعريفا للسياسة العامة فمن المهم أن نتقدم بطلب إلى المحكمة الدستورية لتعريف وتوضيح السياسة العامة للحكومة ومدى ارتباطها بسياسة الدولة، لان هناك الكثير من الاستجوابات تتضمن محاور بهذا الخصوص، أليس من الضروري أن نتقدم بطلب إلى المحكمة الدستورية لتفسير معايير وضوابط وحدود السياسة العامة للدولة.

● د.رولا دشتي: أؤكد أن رئيس الحكومة حريص على الاستقرار السياسي في البلد، وإجراءات الانتخابات الحكومة اتخذت كل الإجراءات واستعانت بكل الخبراء في الفتوى والتشريع وخبراء من الخارج حتى تكون الدعوة إلى الانتخابات صحيحة وسليمة.

● جمال العمر: دور المجلس أن هناك بعض الوزراء يخالفون اللائحة الداخلية والدستور ويدفعون النواب إلى الاستجوابات، ودور مكتب المجلس فيما يتعلق بعدم الرد والتذرع بعدم دستورية السؤال أن يعالج هذه القضية.

● صالح عاشور: الجواب واضح، ولكن بما أنهم داخل القبة يحاولون بطريقة دستورية فلماذا لا تكون الإجابة مكتوبة وانتهى الأمر؟ عليهم تقديم سؤال النائب والمدة الدستورية للإجابة عن الأسئلة، فالسؤال هو للتعاون والمصلحة العامة.

البقية ص 11

النواب يحيطون بصالح عاشور اثناء سير الجلسة

محمد الجبري

حمدان العازمي

ماضي الهاجري وعبدالله العدواني

سعود الحريجي

د.حسين القويعان وعلي الراشد

خلف دميثير

شريدة المعوشرجي يدلي بصوته

د.عبدالرحمن الجيران

فيصل الكندري

رولا: الحكومة حريصة على الاستقرار السياسي في البلد وإجراءات الانتخابات صحيحة وسليمة

الحجرف: هناك بديل إستراتيجي لدى «الخدمة المدنية» لزيادة الرواتب

مصطفى الشمالي والشيخ سالم العبدالعزيز وأنس الصالح والشيخ سلمان الحمود وعبدالعزيز الإبراهيم والشيخ صباح الخالد

جانب من الجلسة

تتمت المنشور ص10

● د.يوسف الزلزلة: جزء أساسي من مصالح الدولة استمرار مجلس الأمة وأن يكون هناك استمرار لعمله مع الحكومة، فأحد أسباب تأخر الكويت في مجالات كثيرة هو عدم استقرار المجالس والحكومات، فالناس ملت من كثرة الذهاب إلى الانتخابات ولذلك أتمنى من الحكومة أن يكون لها فهم واضح تبين فيه إجراءاتها حتى يضمن استمرار المجلس، وذلك لمصلحة التنمية.

● عدنان عبدالصمد: (نظام) نحن ضد التعسف في الأسئلة، قد تكون هناك أسئلة شخصية أو طويلة، لكن هذا موضوع جزئي يستغله بعض الوزراء في عدم الرد، ما يصير الوزراء «يطنشون» وما يجاوبون هذا دورك الأخ الرئيس ودور مكتب المجلس، فاستمرارا للتعاون أرجو الرد على الأسئلة.

● مرزوق الغانم: هذا ما حصل وسيحصل إن شاء الله.

● حسين قويعان: (نظام) من حقنا معرفة السياسات العامة، بعض الوزراء يستفزون النواب لاتهامهم بالتأزيم كما قال الأخ جمال العمر اليوم وزير التربية يقول لحمدان العازمي وأحمد مطيع ماكو تعاون معكم في المجلس اذا قد تم طلب طرح ثقة بالوزير يعني صاروا اللي يشير لك اذرع له، هذا ما قاله حمدان العازمي.

● مرزوق الغانم: أرجو الالتزام باللائحة النقاش في هذا البند يجب أن يكون محددا.

● حسين قويعان: اسأل رئيس الحكومة هل اتخذتم قرارا بعدم التعاون مع المجلس، نحن نرفض الطريقة الاستفزازية من بعض الوزراء.

وانتقل المجلس الى تقرير اللجنة التشريعية في شأن رفع الحصانة عن النائبة معصومة المبارك.

رفع الحصانة

انتقل المجلس الى مناقشة رفع الحصانة عن النائبة د.معصومة المبارك.

● عبدالكريم الكندري: اللجنة رفضت رفع الحصانة عن معصومة المبارك بأغلبية مقابل عضوين لتوافر الكيدية.

● فيصل الدويسان: عندما يقرر الدستور الحصانة للنائب فإنه يقررها للشعب وليس للنائب ان يتنازل عن هذه الحصانة واللجنة لا تنظر في توافر الأدلة من عدم توافرها الا ان يقصد بها منع العضو عن اداء واجبه، واللجنة انتهت بأن الشكوى كيدية وعندما يأتي عضو ويقول دعوا الناس يأخذوا حقهم من القضاء، لا هذا خطأ وقل بها كيدية أو لم تتوافر فيها الكيدية والتصويت هو الحكم، وعلى أساس نستخلص القرائن على ان القضية رفعت بكيدية، فالسيد الشاكي خارج المجلس ووجه شكواه الى نائبة وهو معروف عنه أنه خصم لها.

ود.معصومة لم تأت على ذكر اسم الشاكي، وهذه قرينته على انها كانت تعبر عن رأيها وتدافع عن لحمة هذا المجتمع ولكن الشاكي قال «الجيش الطائفي يستعد لساعة الصفر» ألم يحذر صاحب السمو من شق الصف وشق الوحدة الوطنية؟ فلماذا نختلف في وسائل الاعلام ونثير الطائفية في وسائل الإعلام؟ والشاكي يزور بعض دواوين الشيعة ويجلس معهم جلسة مجتمعية فلماذا يخرج في وسائل الاعلام ويغير من سلوكياته.

د.علي العمير: الحصانة التي كفلها الدستور واللائحة تتعلق بأعمال عضو مجلس الأمة داخل البرلمان وفي لجانه، فنحن نتكلم عن حصانة تحمي عضو مجلس الأمة من أي احد يبدي أفكارا داخل قاعة عبدالله السالم اما من ذهب الى وسائل الاعلام وتعرض الى شخص آخر فإن هذا العضو ليس لديه حصانة ومن ذهب وتكلم بميكروفون ويقول للناس بما ليس فيهم، ونقول له حصانة، حصانة النائب داخل قاعة عبدالله السالم، نحن نرفض الطائفية واثارتها فما الكيدية الآن، هل الكيدية فقط هي اجتماع اللجنة وتصويتها بتوافر الكيدية، هل هذا الكلام قيل أم لم يُقل، واجبنا ألا نتستر أو نتمترس خلف الحصانة، والحصانة داخل القبة، فهل تريدون أن يأخذ الناس حقوقهم من النواب بأيديهم؟!

● عبدالكريم الكندري: التصويت انتهى الى رفض رفع الحصانة ورأي اللجنة كان واضحا وهناك من تمسك برفع الحصانة وهناك من وافق على رفع الحصانة لعدم توافر الكيدية.

● د.علي العمير: كم نحن كافحنا للحفاظ على الدستور وإذا لم نحافظ اليوم على اللائحة والدستور فسنفشل في هذا المجلس، هل هذه الدعوة تمنع العضو من أداء واجبه داخل المجلس؟ حقوق الناس هي التي يجب أن ننتصر لهم، ويعلم الجميع خلاف علي العمير مع الشاكي لكن لا وألف لا، وقد تذهب معصومة المبارك الى القضاء العادل وتحصل على البراءة.

● فيصل الدويسان: الشاكي كان يحاول أن يضعف من مجلس الامة ويطلق عليه مجلس الصوت الواحد، فكم من مقالة مستك ولم تذكرك بالاسم، الشاكي يريد الكيد لعضو مجلس الامة بامتياز د.معصومة المبارك.

● عبدالله التميمي: نستشهد بما حدث في المجلس السابق عندما تربص في المجلس الماضي الكثير من فلول المعارضة السابقة وكانت تتصيد لنواب الامة في كل شاردة وواردة ويرفعون دعاوى ضد نواب الامة، لم أدافع عن د.معصومة التي هي مشهود لها بوطنيتها وتدافع عن مكونات الشعب وتنبذ الطائفية بل كانت تمارس عليها بعض الضغوط لتنحاز الى طائفتها، الا أنها ترى ان الانحياز ينبغي أن يكون للوطن.

والشاكي مشهود له بطروحاته الطائفية عندما كان نائبا والآن عندما خرج من المجلس، وفي المجلس الماضي رفع دعاوى كثيرة على نواب المجلس المبطل السابق.

وتقدير اللجنة ان هناك كيدية، ونحن نلتمس أن هناك كيدية أيضا، لا لأجل أن نحافظ على الحصانة لكن بقدر ما تريد أن تحافظ على المبادئ الدستورية.

● د.عودة الرويعي: أرجو أن تشطب كلمة «فلول المعارضة السابقة» من المضبطة.

● عبدالله التميمي: هل كلمة فلول بها سياسية، بل هي وصف لفئة معينة.

● رياض العدساني: أطالب بشطب كلمة فلول.

● مبارك الخرينج: بغض النظر عن الكيدية أو عدم الكيدية، أنا سألت هل المشكو في حقه ذكر اسم الشاكي، فهل يؤخذ المواطن بجريرة أعماله أو نواياه؟! إذن المشكو في حقه لم يذكر اسم أي شخص يجب علينا أن نحترم أنفسنا وأن نحترم الآخرين، والنقد البناء لا يغضب منه أحد، فلو كان الشخص ذكر اسما واتهم أحدا فلن نقبل بذلك.

● د.يوسف الزلزلة: أي نائب يمثل الأمة ولا يمثل فئة ولا طائفة ودورنا أننا نقوم بعمل كل ما يلزم لجمع الأمة مع بعضها البعض لذلك دورنا أن نسعى حتى نجعل بلدنا بعيدا عن كل أنواع الفتن، نحن في مجتمع الكل يحسدنا عليه، متراص متعاون، ارجعوا الى تاريخ الكويت العداء لم يكن موجودا في مجتمعنا، لم نكن نسمع شيئا عن الطائفية، لأن المجتمع كان ينظر الى مصلحته، الكويتيون طول عمرهم متعاونون انظروا ماذا فعلوا الغزو، انتبهوا لا تضركم الفتن.

وجرى التصويت نداء بالاسم وكانت النتيجة:

الحضور 42، موافقة 10، عدم موافقة 30، امتناع 2.

إذن ترفع الحصانة عن النائبة د.معصومة المبارك.

● مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على الإحالات؟

اللجان المؤقتة

أ ـ تشكيل لجنة البدون:

● سلطان الشمري: كوني أحد النواب موقعي الاقتراح أطالب بإنشاء لجنة مؤقتة للبدون لإزالة العقبات تجاه حقوقهم وتجنيس المستحقين منهم وأطالب الحكومة بالموافقة على الطلب.

● عبدالله الطريجي: فئة البدون صلب اختصاص لجنة الداخلية والدفاع، وأتمنى أن تكون الداخلية والدفاع هما المسؤولتان عن الملف.

● د.رولا دشتي: لا شك

البقية ص 12

الطريجي: مدير الهيئة مرفوع عليه 35 قضية من الموظفين

التميمي: د.معصومة مشهود لها بالكفاءة والوطنية ودفاعها عن مكونات المجتمع

لجنة شؤون الإسكان
سلطان الشمري
راكان النصف
جمال العمر
أحمد مطيع
منصور الظفيري
محمد الجبري
فيصل الكندري

لجنة التحقيق في الإيداعات
سلطان الشمري
سعدون حماد
رياض العدساني
علي العمير
مبارك الحريص
طلال الجلال
عبدالله الطريجي

لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة
ماضي الهاجري
طلال الجلال
سعود الحريجي
خليل الصالح
حسين قويعان
محمد الحويلة
عودة الرويعي

لجنة معالجة أوضاع غير محددي الجنسية «البدون»
عبدالله التيمي
صفاء الهاشم
سيف العازمي
سلطان الشمري
محمد طنا
عسكر العنزي
عبدالله العدواني

د.رولا دشتي

عدنان عبدالصمد

عسكر العنزي وكامل العوضي بين النواب

فيصل الشايع

جانب من جلسة امس

سيف العازمي

الأنباء
الخميس 14 نوفمبر 2013

أسامة الطاحوس

محمد الهدية

عبدالله التميمي

جمال العمر

الزلزلة: استمرار مجلس الأمة جزء أساسي من مصالح الدولة

الصالح: على وزير التربية أن يبادر بإقرار كادر للباحثين والاختصاصيين الاجتماعيين

راكان النصف وسيف العازمي ود.عبدالكريم الكندري

صالح عاشور

د.علي العمير ود.عبدالرحمن الجيران وفيصل الشايع ود.عبدالله الطريجي

تتمت المنشور ص11

أن هذه القضية مهمة، ولكن نفضل أن يحال الموضوع داخل لجنة الداخلية والدفاع.

● د.يوسف الزلزلة: هذه القضية بها جانب إنساني يجب أن نلتفت له، وكنا نعول على الحكومة لحل هذه القضية، هذه الفئة تظلم يوميا ويمنعون من الدراسة والزواج وأصبح الأمر مستحقا لابد من أن تكون هناك لجنة خاصة للبدون، وأرجو أن يوافق المجلس على هذه اللجنة.

● د.رولا دشتي: أرجو شطب عبارة «الحكومة تستلذ بظلم الناس».

● مرزوق الغانم: تشطب.

● فيصل الدويسان: أي تعاون تنشده الحكومة مع المجلس ولا تستطيع حل قضية شائكة مثل البدون، فلماذا لا تريد أن نشاركها حل هذه القضية. الحل بيد الحكومة ومن صالحها أن تخفف الاحتقان الموجود، فالحكومة تبي منا تهاون ولا تريد تعاون.

● د.رولا دشتي: نحن مع مشاركة المجلس في حل هذه القضية، نحن نتكلم عن إحالة الموضوع إلى أي لجنة هل إلى لجنة دائمة أم لجنة مؤقتة؟

● صالح عاشور: نصف قرن من عدم تقديم حلول حقيقية لهذه المعاناة وآن الأوان لوضع حد لتسويق الحكومة لهذه القضية، قضية البدون ليست قضية الحكومة بل قضية الشعب الكويتي واستقرار البلد، أصبحت القضية تناقش في المنظمات الدولية وجمعيات حقوق الإنسان وليس في الكويت فقط، أصبحت قضية دولية وأول قضية يحدثوننا عنها في لجان الصداقة هي قضية البدون، ولابد أن يشعر البدون بأن المجلس والحكومة يهتمان بقضيتهم، ويجب وضع لجنة خاصة بهذه القضية.

● ماجد موسى: هذه القضية قضية إنسانية لا تقبل المزايدة، فيجب إنشاء لجنة مؤقتة، نبي نحل هذه القضية.

● عدنان عبدالصمد: عندما نرى قراراتها تجاه البدون في وزاراتها التابعة لها البدون كانت قضية اجتماعية ستصبح لغما وسيدرج كمحور في استجوابها، يجب أن توافق الحكومة على هذه اللجنة.

والله لمصلحة البلد لابد أن تحل هذه القضية، اليوم عددهم 100 ألف، ما يصير هالشكل، وجرى التصويت برفع الأيدي وكانت النتيجة: 25 من 38 موافقة على تشكيل اللجنة.

● مرزوق الغانم: من يرغب في ترشيح نفسه

صفاء الهاشم، عسكر العنزي، سلطان الشمري، سيف العازمي، محمد طنا، عبدالله العدواني، عبدالله التميمي، وتمت تزكية أعضاء اللجنة 7 نواب.

● صالح عاشور: من باب جدية القضية لابد من تحديد فترة زمنية لتقديم تقريرها، هي تضع حلولا لحل هذه القضية.

بعد لجنة المعاقين (ذوو الاحتياجات الخاصة).

عاشور: إلى متى يتم حل المجالس البرلمانية المنتخبة والحكومات؟!

الدويسان: أتمنى التقدم بطلب إلى المحكمة الدستورية لتعريف السياسة العامة للدولة

ووافق المجلس على تشكيل اللجنة.

34 من 44.

موافقة على تشكيل اللجنة.

وترشح لعضوية اللجنة النواب ماضي الهاجري، محمد الحويلة، حمود الحمدان، سعود الحريجي وخليل الصالح وحسين قويعان وعودة الرويعي وطلال الجلال.

وانسحب النائب حمود الحمدان، وتمت تزكية باقي أعضاء اللجنة.

ج ـ لجنة التحقيق في الإيداعات المليونية:

● فيصل الدويسان: قضية الإيداعات أخذت زخما إعلاميا كبيرا وشهد على أثرها الشارع حراكا كبيرا، والقضاء طوى هذه الصفحة وواقع الصراع السياسي ينبئ بأن الإيداعات استخدمت كورقة للضغط على مجلس وحكومة سابقين ولا يقصد من ورائها تطبيق القانون، فأطالب بسحب الطلب وتعديله ليشمل منذ 2006 حتى تبحث عن الحق منذ 2006 نحن مع البحث عن الحق والحقيقة ونرفض المتاجرة بها وطالما صدر حكم قضائي فلا يمكن مناقشة هذا الأمر.

● رياض العدساني: أؤكد صحة القضية وكل المبالغ والأسماء موجودة، وما عندي مانع أن أرجع الى مجلس 1992 ولكن خلنا نخلص 2009 أولا، النيابة خصم شريف لا تبرئ، وترفع التقرير خلال شهر لنعطي فرصة للنواب للاطلاع على التقرير من أمن الدولة، وحددنا مسؤوليات ونود ان نعرف أين الرقابة من وزارة المالية، والتقرير جاهز ونريد التصويت عليه.

● عبدالكريم الكندري: وجود هذه اللجنة أصبح ضرورة تشريعية ونحتاج الى معرفة الكثير من الأمور والثغرات التي سنستفيد بها في المستقبل، ونريد كشف القصور والنقوص في التشريعات.

● فيصل الدويسان: هل توافقون على ان تكون اللجنة منذ 2006 قدمت اقتراحا بذلك؟

● رياض العدساني: اللجنة عملها شهر ونلتزم به وبعد ذلك نطلع المبالغ والأسماء موجودة وبعد ذلك ترجع الى 2006.

● يوسف الزلزلة: لا يجوز التعرض الى كل ما يمس القضاء او النظر فيما هو موجود في القضاء، احتكمنا الى القضاء، فلا داعي لفتح ملفات لخلق صراعات وقضايا وملفات قد لا تكون في مصلحة البلد.

فيصل الكندري: لا يجوز النظر في قضايا حفظت في النيابة، ويفترض ان نطبق المادة 50 من الدستور، إلا اذا كانت هناك أمور استجدت.

أسامة الطاحوس: نحن نريد المسؤولية السياسية فهذه القضية حلت البرلمان وأدخلت البلد في نفق مظلم نريد كشف الحقائق أمام الشعب الكويتي، هل هناك أناس تضخمت أموالهم أم لا؟

● عبدالله الطريجي: دعوني أرى حكم القضاء الذي يتحدثون عنه وأنا مستعد أن أسحب توقيعي من الطلب.

● جمال العمر: للأسف القضية صار لها 4 سنوات، هناك مسؤول 300 مليون في حساباته وفتح الملف للكل مطلوب.

● سالم العبدالعزيز وزير المالية:

الأخ جمال العمر ذكر ان هناك أشخاصا لديهم 300 مليون دينار في حساباتهم، أرجو ان تكون هناك إثباتات.

● يعقوب الصانع: قضية الإيداعات مهمة جدا وأتفق مع مقدمي الطلب وأكدوا هم على عدم المساس بقرار الحفظ في النيابة ولا أجد غضاضة في تعديل الأخ الدويسان.

● علي العمير: طالما أن هناك تقريرا للجنة فلماذا لم يستخرج التقرير؟

● صفاء الهاشم: بخصوص هيئة مكافحة الفساد يجنبنا اللجان المؤقتة واشهرت في 2013/6/13 والى اليوم ليست لديها لائحة تنفيذية، فوجود اللجنة للايداعات مهمة جدا وآن الأوان لوجود اللجنة.

● مرزوق الغانم: انت أثرتيه في أكثر من مكان في الاعلام، وتقولين ان فيه مذكرة من النيابة وصلت المجلس، وسألت الأمانة قالوا ما وصل شيء، وسألت هل فيه مذكرة وصلت من النيابة العامة ولم تصل الى المجلس.

● صفاء الهاشم: مذكرة وصلت من وزير العدل الى مجلس الامة أين هي.

● فيصل الشايع: أؤكد

البقية ص 13

جانب آخر من الجلسة

حمدان العازمي يستنكر ما بدر من وزير التربية حول معاملات النواب

استنكر النائب حمدان العازمي ما صدر عن وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف تجاه عدد من النواب الذين وقعوا على طلب طرح الثقة في وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله في جلسة امس بأنه سيوقف معاملات هؤلاء النواب ولن يتعاون معهم.

وقال العازمي، في تصريح صحافي: للاسف ان مثل هذا الكلام يصدر من وزير في الحكومة بأنه لا تعاون مع النواب الذين وقعوا طلب طرح الثقة في جلسة الاستجواب اول من امس وسيوقف معاملاتهم، واقول للحجرف: منو انت حتى توجه مثل هذا الكلام وانك ستوقف المعاملات؟ هذا الكلام غير مقبول منك، وعلى سمو رئيس مجلس الوزراء الايضاح بشكل محدد وقاطع فهل هذا هو توجه الحكومة؟

وأكد العازمي صحة ما جاء على لسان الوزير د.الحجرف والذي وجهه للنائب حسين قويعان، اضافة لي ولنائب آخر رفض هذا الكلام، فالعمل السياسي شيء والقناعات شيء آخر، ويجب ان يأتينا رد واضح تجاه هذا الكلام.

الشمري: لجنة البدون ستختلف عن سابقاتها

قال النائب سلطان الشمري، وهو مقدم اقتراح تشكيل لجنة البدون البرلمانية المؤقتة: رغم معارضة الحكومة للجنة وفقنا واصحاب الضمائر باقرار اللجنة، ونعد اخواننا البدون بان هذه اللجنة وكوني احد اعضائها ستكون مختلفة عن سابقاتها وسينال البدون حقوقهم بوجود وتعاون اصحاب الضمائر الحية في هذا المجلس.

حمد سيف يشيد بقرار الأذينة السماح بإقامة المخيمات

أشاد النائب حمد سيف بقرار وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الإسكان سالم الأذينة بالسماح للمواطنين بإقامة الخيام أمام الديوانيات وكذلك بإقامة المخيمات في بر الدوحة.

وقال حمد سيف ان قرار الوزير الاذينة يأتي تحقيقا لمتطلبات المواطنين ورغباتهم لاسيما خلال فترتي الشتاء والربيع والتي يفضل فيهما اغلبية المواطنين قضاء أوقاتهم إما في البر أو في الخيام التي ينصبونها في الارتدادات المتاحة لهم أمام منازلهم.

وشدد حمد سيف على ضرورة إفساح المجال للمواطنين للاستمتاع بهذه الاجواء وعدم مضايقتهم من قبل البلدية مادام قيامهم بنصب الخيام أمام منازلهم او في البر لا يؤدي إلى الإضرار بالآخرين او المنشآت العامة، مطالبا بأن يستمر السماح لهم حتى نهاية فصل الربيع.

الخرينج يشيد بتشكيل لجان حول ملاحظات تقارير ديوان المحاسبة على الوزارات

اشاد نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج بالخطوة العملية التي اتخذها بعض الوزراء بتشكيل لجنة مختصة لدراسة تقارير ديوان المحاسبة التي تخص وزاراتهم والمؤسسات التابعة لها.

واكد الخرينج ان هذه الخطوة المميزة من هؤلاء الوزراء تدل على حرصهم على معرفة الحقيقة ومعالجة الخلل الموجود في وزاراتهم والمؤسسات التابعة لها.

وطالب نائب رئيس مجلس الامة جميع الوزراء الآخرين بالعمل على تشكيل لجان مختصة تقوم بدراسة جميع الملاحظات التي يسجلها ديوان المحاسبة على وزاراتهم والمؤسسات التابعة لها حتى تتضح الحقيقة والعمل على معالجة الخلل في هذه التقارير.

وحيا الخرينج ديوان المحاسبة ممثلا برئيسه عبدالعزيز العدساني والعاملين فيه على الدور الكبير الذي يقوم به في المحافظة على المال العام ومتابعة حسن تطبيق الاجراءات القانونية في اتخاذ القرارات والاجراءات داخل الوزارات، مثمنا دوره الكبير لمساعدة مجلس الامة في معرفة الحقائق المالية والادارية لدى الوزارات.وختم الخرينج تصريحه: على الوزراء البدء في معالجة اي خلل داخل الوزارات واخذ تقارير ديوان المحاسبة على محمل الجد والمسؤولية.

الصانع: نفتخر بتنظيم الأطر الدستورية

قال النائب يعقوب الصانع: نفتخر بما جاء من تعظيم للأطر الدستورية التي لطالما كنا ننتقدها في الممارسات البرلمانية السابقة، موضحا أننا كنا ننتقد المواءمة السياسية واعلاءها على الأطر الدستورية والقانونية، ولكن البعض يرى في زج الوزير غير المختلس إلى منصة الاستجواب.

وأضاف الصانع، في تصريح صحافي عقب جلسة أمس: الإطار الدستوري ولائحة المجلس رسما الآلية التي يجب أن تتبع على عكس ما كان عليه المجلس في السابق، لافتا إلى أن هناك ثلاثة قيود يبنى عليها الاستجواب.

وأشار الصانع إلى أن المادة 100 واضحة بأنه يجب الاستجواب في اختصاصات الوزير المستجوب، مضيفا أن المحكمة الدستورية خصت رئيس الوزراء في السياسة العامة للحكومة، والمجلس لم يخالف مادة في الدستور في تعامله مع الاستجواب والمجلس سيد قراراته، مستدركا بالقول: إن كان المجلس يشرعها، أليس من حقه أن يراقب الاستجوابات المقدمة فيما إذا كانت محاورها تدخل في اختصاصات الوزير من عدمه؟

وشدد الصانع على أنه لا يجب القفز على النصوص الدستورية حتى وإن كانت الحكومة على خطأ.

وقال: إن أغلب النواب اتفقوا على انه في حال عدم تنفيذ الحكومة لأولويات المجلس سيتم تقديم استجواب للوزير المختص عن الأولوية التي لم تنفذ بعد إقرار المجلس لها.

وأضاف الصانع: لا أعتقد أن من الأصول البرلمانية أن يقدم النائب استجوابين لرئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان داخل قبة عبدالله السالم والمجلس لم ينته بعد من استجوابه الأول المقدم لرئيس الوزراء.

عبدالصمد يصدر بياناً بمناسبة عاشوراء

أصدر عضو مجلس الأمة النائب عدنان السيد عبدالصمد بيانا بمناسبة الفاجعة الأليمة لاستشهاد الإمام الحسين عليه السلام. وجاء في البيان ما يلي: فمذ كنت طفلا رأيت الحسين منارا إلى ضوئه أنتمي ومذ كنت طفلا وجدت الحسين ملاذا بأسواره أحتمي ومذ كنت طفلا عرفت الحسين رضاعا.. وللآن لم أفطم! سلام عليك فأنت السلام وإن كنت مختضبا بالدم. «إن لقتل الحسين حرارة في قلوب المؤمنين لا تبرد أبدا». ونحن نعيش هذه الأيام ذكرى استشهاد الإمام الحسين عليه السلام سبط النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وريحانته وسيد شباب أهل الجنة، تتجدد تلك الحرارة التي جعلت من الفاجعة مدرسة، ومن الدماء كلمة تستنهض كل المظلومين والمضطهدين في العالم للخروج من ذل العبودية إلى كنف الحرية.. فهو القائل «إن لم يكن لكم دين فكونوا أحرارا في دنياكم» ليسطر لنا باستشهاده هو وأهله وأصحابه أعظم درجات التضحية والإيثار في سبيل اعلاء كلمة الله وجعلها هي العليا، وجعل كلمة الباطل هي السفلى.إن في ثورة الحسين عليه السلام تجسيدا لصمود الحق كله في وجه الطغيان كله، وإحياء للعقول والقلوب على حد السواء. فالعقول الحائرة تجد طريقها الصحيح بمجرد استيعاب أهداف ثورة الإمام الحسين عليه السلام، والقلوب العطشى للعاطفة الحقيقية النقية ترتوي عندما تنهل من نبع الحسين عليه السلام. وإن إحياءنا لهذه الذكرى الأليمة عاما بعد عام، فيه استنهاض سنوي يعيد نبض الحياة إلى هذه الأمة ويبث فيها روح الحماس ومواصلة المسير الذي أراد له الإمام الحسين عليه السلام أن يبقى ويظل مدى الحياة لنعيش دائما وأبدا واقع (كل يوم عاشوراء وكل أرض كربلاء).فالسلام على الحسين وعلى أولاد الحسين وعلى أصحاب الحسين الذين بذلوا مهجهم دون الحسين عليه السلام ورحمة الله وبركاته، ويا ليتنا كنا معهم فنفوز فوزا عظيما.

الكندري رئيساً لـ«الإسكانية» والنصف مقرراً

تمت تزكية النائب فيصل الكندري رئيسا للجنة الاسكانية البرلمانية والنائب راكان النصف مقررا لها.

التميمي رئيساً لـ«البدون» وصفاء مقرراً

وتمت تزكية النائب عبدالله التميمي رئيسا للجنة غير محددي الجنسية (البدون) البرلمانية والنائب صفاء الهاشم مقررا لها.

رياض العدساني: استجواب رئيس الحكومة لم يقتصر على المقدمة

أكد النائب رياض العدساني في تصريح صحافي أمس بمجلس الأمة أن الاستجواب الآخر لرئيس مجلس الوزراء لم يقتصر على مقدمة الاستجواب الذي «شطب» وإنما مشابهة لما جاء فيه مع استيضاحات وجداول ليؤكد أنها من صميم اختصاص رئيس الوزراء.

الأنباء
الخميس 14 نوفمبر 2013

كامل العوضي يتابع هاتفه النقال

فيصل الدويسان

أحمد بن مطيع

سلطان الشمري

العمير: الحصانة المكفولة دستورياً للنائب تتعلق بأعمال العضو داخل البرلمان

عبدالصمد: وزراء يستغلون عدم دستورية بعض الأسئلة في عدم الرد على جميعها

صفاء الهاشم

ماجد موسى وراكان النصف ورياض العدساني

أنس الصالح

تتمت المنشور ص12

على أهمية وجود لجنة التحقيق لكن الأهم من ذلك سد النقص في التشريعات، وقدمت سؤالا الى وزير العدل ما هو النقص في التشريعات الذي يؤدي الى حفظ القضايا.

● عدنان عبدالصمد: استغربت من كلام د.علي العمير بان هناك صناديق مشمعة فكل عضو اليوم له الحق في الاطلاع على هذه الملفات ولا يمكن أن تختم بالشمع الأحمر، فكل ورقة الآن يستطيع الاطلاع عليها ولا يملك أحد منع عضو من الاطلاع على الأوراق، فلتزل الاشماع الحمراء للاطلاع على الملفات وبكل سهولة.

● رياض العدساني: من تحول الى النيابة لا يترشح الى عضوية اللجنة وجرى التصويت على التعديل على الطلب بحيث تشمل التحقيقات منذ عام 2006 الى 2012.

(موافقة).

● فيصل الدويسان: من خلال هذا التعديل نستدعي كل من كان عضوا منذ 2006 لأن هناك اتهامات متبادلة بين الجميع.

● خلف دميثير: هذا المجلس يحترم القانون والدستور واللائحة الداخلية وتمت الاحالة من قبل الحكومة الى النيابة وتم التحقيق على مدى سنة كاملة، وهناك من اختلق تلك اللجنة برغم ان القضية منظورة امام القضاء، ما يحدث انه بعد التحقيق والاستقصاء ولا يهمني، فما هذا التناقض بين عمل مجلس الامة والجهة القضائية؟ فهل القصد هو التشهير فقط؟

وجرى التصويت على تشكيل لجنة تحقيق في الايداعات المليونية منذ 2006 الى 2012 وكانت نتيجة التصويت كالتالي:

الحضور 49، موافقة 39، عدم موافقة 2، امتناع 8.

(موافقة على تشكيل اللجنة).

وترشح لعضويتها النواب رياض العدساني، اسامة الطاحوس، علي العمير، صفاء الهاشم، سلطان الشمري، محمد طنا، طلال الجلال، د.عبدالله الطريجي، سعدون حماد ومبارك الحريص، وجرى الانتخاب الكترونيا لاختيار اعضاء اللجنة، وفاز النواب طلال الجلال (30)، سلطان الشمري (19)، سعدون حماد (18)، علي العمير (18)، مبارك الحريص (18)، رياض العدساني (16) وعبدالله الطريجي (9).

تشكيل اللجنة الاسكانية: وافق المجلس بالاجماع على تشكيل اللجنة الاسكانية.

وترشح لعضويتها النواب: سلطان الشمري، صفاء الهاشم، سعد الخنفور، راكان النصف، جمال العمر، منصور الظفيري، محمد الجبري، فيصل الكندري، عودة الرويعي، أحمد مطيع وعبدالله الطريجي، وتنازل النائب سعد الخنفور.

وفاز بعضوية اللجنة النواب: فيصل الكندري (26)، محمد الجبري (23)، منصور الظفيري (16)، أحمد مطيع (13)، راكان النصف (13)، سلطان الشمري (12)، جمال العمر (11).

هـ ـ لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية

● يعقوب الصانع: يتطلع الشعب الكويتي الى تنمية حقيقية لبناء الانسان قبل اي شيء آخر، نحن نفكر في كل شيء في الجانب الرقابي لكن هناك نقصا في الاهتمام بالانسان الكويتي وركز صاحب السمو على تنمية الموارد البشرية.

● يعقوب الصانع: يجب علينا الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها واختيار الكفاءات منها دون التعيينات «البرشوتية» فيجب على الجميع التصويت على إنشاء هذه اللجنة، خصوصا الحكومة، وعلينا الاهتمام بالتنمية البشرية توازيا مع التنمية بالجدار، لذلك بهذه اللجنة سيكون للخدمة المدنية دور مميز في التعيين.

● عبدالكريم الكندري: هذه

البقية ص 14

الخرينج: المشكو في حقه لم يذكر اسماً ولم يتهم أحداً بعينه

العمر: بعض الوزراء يدفعون النواب لتقديم الاستجوابات بعدم الرد على الأسئلة

جانب من الوفد الخليجي الذي حضر جزءا من جلسة امس

العدساني يستجوب رئيس الحكومة

قدم النائب رياض العدساني استجوابا لسمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك استنادا الى المادة (100) من الدستور وجاء نص استجواب العدساني بما يلي:

قال الله تعالى (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب).

وذكر في مقدمة الدستور وسعيا نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية، ويفيء على المواطنين مزيدا كذلك من الحرية السياسية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، ويرسي دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد، وحرص على صالح المجموع، وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره.

إن القسم العظيم الذي أديناه وكنا ندرك عظم المسؤولية وجسامة الواجب والأمانة الثقيلة الملقاة على عاتقنا يجعلنا ملزمين وصاغرين بقول الحق تبارك وتعالى: (وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا).

إن من بين أهم أدوات الرقابة التي أولانا إياها الدستور أداة الاستجواب حيث نصت المادة 100 «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور في اختصاصاتهم».

وبما أن رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول الأول عن رسم السياسة العامة للحكومة ويتولى الإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة وكان الغموض يسيطر على تلك السياسة مع تراجع جميع القطاعات والخدمات وخاصة تفاقم قضايا الإسكان وتراجع مستوى التعليم والصحة مع تزايد حجم البطالة وعدم استغلال الفائض المالي والنهوض وعدم الجدية في تعمير الكويت الأمر الذي يتطلب وضوح الرؤية المستقبلية.

ونستشهد في برنامج عمل الحكومة والسياسة التي تسير عليها السلطة التنفيذية بأنها لم تلتمس هموم المواطنين ولا احتياجاتهم الرئيسية وانما إعاقة مسيرة البناء والتعمير وتقليص الحريات بالإضافة الى انه لا يعالج الأخطاء والممارسات السابقة والحالية وانما نهج الحكومة يساهم في زيادة العراقيل وتدهور الأمور، وذلك بسبب عدم وجود مشروع إصلاحي شامل يبين ملامح الخلل.

وحيث ان السياسة العامة للحكومة يشوبها عدم وجود رؤية واضحة وعدم الاهتمام بمستقبل البلاد او تحقيق أهداف التنمية وعدم وجود إنجاز على ارض الواقع، وما يؤكد ذلك هو عدم استغلال الموارد البشرية رغم وجود كل الإمكانات وانتشار الواسطة وعدم تكافؤ الفرص وانما محسوبية وتمايز هيمن على مؤسسات الدولة مما يخالف مواد الدستور المشار اليها:

(مادة 7) العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين.

(مادة 8) تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين.

(مادة 29) الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.

(مادة 20) الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين وذلك في حدود القانون.

والمذكرة التفسيرية وضحت أن الملكية ورأس المال والعمل مقومات يتخلف عنها نوعان من النشاط أحدهما خاص والآخر عام ولذلك حرصت المادة العشرون على توكيد التعاون بين هذين النوعين وحددت هدفه وهو تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، ولقد أضيف إلى المادة وصف هذا التعاون بأنه «العادل» حتى لا يطغى أي من النشاطين المذكورين على الآخر، والعدل هنا أمر تقريبي لا يعني التعادل الحسابي أو المناصفة بينهما، فالمسألة متروكة للمشرع داخل هذا التحديد العام المرن، يقدر في كل مجال مدى تدخل الدولة بما يتفق وحالة البلاد ومقتضيات التوفيق بين الصالح العام ومصالح الأفراد، فيوسع نطاق النشاط العام مثلا في الأمور ذات الصلة الوثيقة بأمن الدولة أو أسرارها أو الاقتصاد القومي، في حين يوسع على النشاط الحر مثلا في الأمور التجارية وإشباع الحاجات العامة الجارية والمشرع هو الأمين على أداء هذه المهمة والقيام بهذا التقدير حسب منطق زمانه ومقتضيات الموضوع الذي يشرع له.

وتكرار المخالفات الدستورية يدل على ضعف السياسة العامة للحكومة وعدم تعاونها ولا يوجد عندها رؤية مستقبلية، وعدم الحرص والتفريط بالمسؤولية واستباحة المال العام وإهداره من واقع المخالفات والتلاعب في المشاريع وعدم تنفيذها وكسر القوانين والمخالفات الدستورية والتجاوزات الإدارية والمالية التي شابت طرح المناقصات والممارسات والمزايدات في مشاريع الدولة وكثرة الأوامر التغييرية وارتفاع تكاليفها وتعطيل المرافق المهمة عن قصد أو دون قصد، والنتيجة شل التنمية وتراجع البلد في كل المقاييس وارتفاع مؤشر الفساد وتضليل الرأي العام والإضرار بسمعة الكويت في ظل الفوائض المالية ومن غير إنجازات.

والدولة بحاجة إلى تنفيذ والجرأة في اتخاذ القرار وحسن التطبيق وتحقيق الطموحات ورفع اسم وسمعة الكويت وازدهارها، ولكن الحقيقة المرة أن البلد في حالة إحباط شديد خاصة لفئة الشباب وهذه الفئة هي العمود الفقري للدولة وهم مستقبل البلد ولكن بسبب برنامج الحكومة المتهالك والهلامي الذي لا يحقق طموحات المواطنين على الرغم من الوفرة المالية والفوائض في ميزانية الدولة، ولكننا لا نرى أي تعمير أو تطوير ملموس والمشكلة أنه لايزال النفط هو المصدر الوحيد للدخل وذلك يشكل خطرا كبيرا لمستقبل البلد الاقتصادي ولم تتضمن الحكومة توجها حقيقيا لتعزيز القطاع الخاص وتوفير فرص عمل.

على سبيل الاستشهاد قضية السكن كونها تهم المواطنين وبالأخص فئة الشباب والذين عانوا من فترة الانتظار الطويلة وارتفاع أسعار الأراضي والعقارات والإيجارات ما جعلهم غير قادرين على تملك سكن، بالإضافة الى تراجع التعليم والخدمات الصحية وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، وأكد ان البلد يتراجع في معظم الأمور ومن غير حل للقضايا، وهذا يوضح ان السياسة العامة للحكومة خاطئة ولا تحقق طموح المواطنين.

هبطت دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي في عام 2012 إلى المرتبة الخامسة عربيا و66 عالميا بعدما كانت رقم 54 عام 2011، وذلك من بين 184 دولة، وهذا يدلنا على حجم التراجع في النزاهة بسبب الفساد الإداري والمالي ومنها انتشار الرشوة والغش التجاري والربح غير المشروع على مختلف المستويات، وهذا يعني أن دولتنا الغالية الكويت تتراجع عالميا 12 مركزا في 2012 بمؤشر الفساد مقارنة بسنة 2011 وغياب أي جهود تبذل لتحسين صورة الكويت عالميا خلال فترة التقييم على مستوى الشفافية والنزاهة ويؤكد ضعف السياسة العامة للحكومة.

ونستشهد بجميع مؤشرات التنافسية الأساسية التي تبين ان الكويت تراجعت في 2014/2013 في الترتيب الدولي عما كانت عليه في 2009/2008، وجاء أسوأ تراجع في مؤشر كفاءة سوق العمل فقد تراجع ترتيب الكويت من 24 الى 105 وهذا يؤكد ان هناك تراجعا شديدا في معظم المجالات وان السياسة العامة للحكومة لا تحقق طموح المواطنين، وذلك يتعارض مع المادة 41 من الدستور والتي نصت على «لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه»:

وعلى سبيل المثال لا الحصر ولكل ما ذكرته سابقا هو ما تم من مخالفات في تجارة الإقامات والأغذية المسرطنة والفاسدة والشركات الوهمية وصفقة غرامة الداو ومشروع محطة الزور الشمالية وستاد جابر ومستشفى جابر، وتراجع الخطوط الجوية الكويتية وارتفاع تكلفة مشروع المطار، والخسائر في الاستثمارات والتأمينات، بالإضافة الى حادثة إبطال مجلس الأمة مرتين على التوالي من قبل المحكمة الدستورية ومنها خطأ اجرائي حكومي دون محاسبة المتسبب وكل ذلك على سبيل الاستشهاد.

والجدول يبين القيمة المستهدفة في المؤشرات الدولية في برنامج عمل الحكومي 2013ـ2017 لم تتطرق إلى الأسس التي بناء عليها تم اختيار المؤشرات الدولية في البرنامج:

واستشهادي جاء على برنامج عمل الحكومة وسياستها، بأن اداء التنمية في تراجع حتى على مستوى الخليج كما هو مبين في الشكل التالي:

مع ملاحظة:

● ان الوضع في 2007 افضل مما هو عليه اليوم 2013/2012.

● ان الوضع عند اطلاق خطة التنمية المتوسطة الأولى 2010ـ2014 في عام 2010/2009 افضل مما هو عليه اليوم ما يشير الى فشل الخطة.

(ملاحظة: هذه المؤشرات الدولية حددتها شركة مونتيرز التي استعانت بها الحكومة عند اطلاق رؤيتها وخطتها المتوسطة الأولى).

فإن الاوضاع تتراجع من سيئ إلى أسوأ بينما نجد ان بعض الدول المجاورة تمر بنفس ظروف الكويت اقتصاديا وإقليميا وسياسيا إلا اننا نجدها تتمتع بالتطوير والتنمية، بينما كنا سباقين في كل المعايير وعلى جميع الأصعدة والقطاعات حتى وصل بنا الوضع المزري الى اننا نعيش على إنجازات الماضي.

مؤشرات التنافسية الأساسية	ترتيب الكويت 2010/2009		ترتيب الكويت 2013/2010		التغير في ترتيب الكويت دوليا
	دوليا	خليجيا	دوليا	خليجيا	
المؤسسات	48	6	49	6	1ـ ↓
البنية التحتية	49	6	53	6	4ـ ↓
بيئة الاقتصاد الكلي	1	1	3	1	2ـ ↓
الصحة والتعليم الأساسي	75	5	77	6	2ـ ↓
التعليم العالي والتدريب	76	6	84	6	8ـ ↓
كفاءة سوق البضائع	53	6	90	6	37ـ ↓
كفاءة سوق العمل	24	2	105	6	81ـ ↓
تطور سوق المال	51	5	70	6	19ـ ↓
الاستعداد التقني	50	4	69	6	19ـ ↓
حجم السوق	59	3	66	5	7ـ ↓
تقدم الأعمال التجارية	38	2	77	6	39ـ ↓
الابتكار	71	5	118	6	47ـ ↓

م	المؤشر	المصدر	ترتيب الكويت دوليا	ترتيب الكويت خليجيا
1	الهدر في الانفاق الحكومي	تقرير التنافسية الدولي 2014/2013 ـ المنتدى الاقتصادي الدولي	102 (من 148)	الأخير
2	فعالية سياسة منع الاحتكار	تقرير التنافسية الدولي 2014/2013 ـ المنتدى الاقتصادي الدولي	119 (من 148)	الأخير
3	الاستثمار الأجنبي المباشر	تقرير التنافسية الدولي 2014/2013 ـ المنتدى الاقتصادي الدولي	144 (من 148)	الأخير

م	المجال	المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
1	التنافسية	GCI	1	4	5	5	5	6	5
2	اللوجستية	LPI	4			3		6	
3	التنمية البشرية	HDI	1		2	4	5	4	
4	الحكومة الإلكترونية	EGOV		4		3		5	
5	الفساد	CPI	5	5	6	6	5	6	
6	اقتصاد المعرفة	KEI	2	4	4	4		6	
7	بيئة الأعمال	EODB	2	5	6	6		6	6
8	سهولة التجارة	ETI		6	6	6		6	
9	استخدام التكنولوجيا	NRI	4	5	6	6		6	
10	السفر والسياحة	TTGI	4	6	6	6	6	6	6
11	الفجوة بين الجنسين	GGGI	1	1	1	2		2	

الأنباء
الخميس 14 نوفمبر 2013

د.يوسف الزلزلة

د.حسين القويعان

د.عودة الرويعي

مبارك الخرينج

مبارك الحريص وأحمد بن مطيع

د.علي العمير

د.عبدالكريم الكندري على منصة المقرر

مجلس الأمة يرفع الحصانة عن د.معصومة المبارك

تشكيل لجان مؤقتة لـ «البدون» و«المعاقين» و«الإيداعات» و«الإسكان»

تمت المنشور ص13

اللجنة تركز على الجانب البشري لذلك أحث الجميع على الدفع لإقرار هذه اللجنة النوعية التي ستضع يدها على الجرح لإنصاف ودفع المواطن الكويتي الى وضعه الصحيح، والتي من خلالها نوصل رسالة ان المجلس مهتم بالموارد البشرية للشعب من أجل بناء هذه الدولة وتنمية الحضارة البشرية.

● صفاء الهاشم: على مدى التاريخ المهني أرفض تشكيل اللجنة لأنها من عمل وزارة التخطيط التي وزيرها متقاعس في التنمية والتخطيط.

● يعقوب الصانع: تشكيل اللجنة ينصب في الجانبين التشريعي والرقابي والذي من خلاله تكون هناك مراقبة دقيقة لوزارة التنمية والتخطيط وغيرها، فتنمية الموارد البشرية ذات أهمية.

● عبدالله التميمي: من حيث المبدأ التوسع في اللجان المؤقتة والتأزيم السياسي وتشتيت البوصلة، فيجب الدفع بأن تكون هناك جلسة خاصة لمناقشة موضوع الموارد البشرية وتنميتها ونرجئ تشكيل اللجنة في دور الانعقاد المقبل.

● يعقوب الصانع: نحن حاليا بحاجة الى هذه اللجنة حتى نتفادى الكفاءات البرشوتية وهي تصب في مصلحة المواطن الكويتي وتفادي التلاعب في المناصب القيادية والاتيان بوكيل أو وكيل مساعد من وزارة أخرى وأخذ حق هو مستحق بنفس الوزارة.

● عدنان عبدالصمد: الكل يتفق على ما ذكره الزملاء ولكن الأخ الرئيس أرجو عدم الإكثار من تشكيل اللجان حتى لا نفقد نصاب عقد واجتماعات اللجان، ولن يكون هناك نصاب لهذه اللجنة نظرا لالتزام الزملاء في اللجان الأخرى.

● يعقوب الصانع: عدد أعضاء اللجنة 5 والموقعون لتشكيلها لا يوجد لديهم الكثير من اللجان، لأن هذه اللجنة تعنى ببناء العنصر الكويتي.

● فيصل الدويسان: الحاجة منتفية لتشكيل لجنة الظواهر السلبية لأن هناك لجانا معينة تحل هذه الظواهر والمجتمع الكويتي ليس بحاجة للجنة.

● حمدان العازمي: نحتكم للتصويت وكلام الدويسان طعن في أعضاء اللجان السابقة للظواهر السلبية.

● علي العمير: لا شك أن كل المجتمعات لديها سلبيات ونحن بحاجة لها، والدولة عليها رعاية النشء الأدبي والمادي، فلابد من مكافحة الظواهر السلبية، وعلينا مكافحة الظواهر السلبية في المجتمع من خلال تشريعات برلمانية.

● صالح عاشور: من حق أي نائب التقدم باقتراح حول قضية معينة أو تشكيل لجنة أو غيرها، المجتمع الكويتي فيه ظواهر إيجابية أكثر من الظواهر السلبية ويجب علينا دعم الظواهر الإيجابية والتثقيف عن الظواهر السلبية.

● علي العمير: من قال إنه لا توجد لدينا ظواهر إيجابية في المجتمع، ولكن علينا تقويض بعض الظواهر السلبية التي يعاني منها، فلابد من عدم الفرز للمجتمع بسبب هذه اللجنة.

● الغانم: ترفع الجلسة الى 26 نوفمبر لعدم اكتمال النصاب.

الغانم: سابقة المجلس في حذف المحاور غير الدستورية في استجواب المبارك حميدة لتقويم الاعوجاج

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان سابقة مجلس الامة يوم امس ازاء الطلب المقدم من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بحذف المحاور غير الدستورية الواردة في مساءلته المقدمة من قبل النائب رياض العدساني وانه كانت سابقة فهي سابقة حميدة لتقويم الاعوجاج الذي شاب الممارسات السابقة غير الصحيحة في استخدام الاداة الدستورية المتمثلة بالاستجوابات، معربا عن فخره واعتزازه بسلوك المجلس لهذا النهج الجديد والذي من شأنه ان يحول دون تعطيل مناقشة اي استجواب وتمكين المستجوب من ممارسة حقه بالشكل الصحيح والطريق السليم.

وقال الغانم في تصريح صحافي عقب جلسة يوم امس: تسلمت استجوابين يوم امس من الاخ رياض العدساني وتم تسجيلهما رسميا اليوم الاول لسمو رئيس مجلس الوزراء والآخر لوزير الاسكان وسيتم ادراجهما في جلسة 26 نوفمبر.

واوضح الغانم ان الاستجواب الموجه لسمو رئيس مجلس الوزراء هو عبارة عن مقدمة الاستجواب المقدم من قبل النائب سابقا والمقرر مناقشته يوم امس الاول بمعنى انه هو مقدمه الاستجواب السابقة، وبهذه المناسبة احب ان اشيد وأشكر النواب على نهج المجلس يوم امس بتسجيل سابقة حميدة تتمثل في تمكين المستجوب بصعود المنصة لكنه وفق الاطر الدستورية، مبينا ان من يريد الاستجواب فهو حقه ولم يستخدم المجلس الاحالة للدستورية او التشريعية او حتى السرية بممارسة هذا الحق.

وتابع الغانم ان مجلس الامة استخدم الادوات والنصوص الدستورية بتمكين المستجوب من صعود المنصة شريطة الالتزام بالاطر الدستورية والسؤال الذي قد يطرح الان هو حول تحديد الجهة التي تشخص مدى دستورية هذه المساءلة؟ وهنا مكمن الخلاف، مشيرا الى انه في السابق كان الاعتراض والجدل السياسي دائما ما ينصب ويثار حول مسألة احالة اي مساءلة للجنة التشريعية او المحكمة الدستورية وهو جدل واعتراض قد يكون فيه شيء من الصحة وانا شخصيا عندما كنت عضوا بالمجالس السابقة دائما ما كنت أقف في الجانب المعارض لإحالة المساءلة للجنة التشريعية ولم أقبل يوما بأن يتم التعاطي مع الاستجوابات بشكل غير دستوري ولن أقبل.

وأضاف الغانم: وللبحث عن الطريقة الصحيحة لأن يقوم المجلس الممارسة غير الصحيحة وغير الدستورية والممارسات السياسية التي أدت الى أزمات في السابق، تتمثل في الالتزام فعلا بالدستور نصا وروحا وهذا ما حدث يوم أمس الاول عندما شهدت مساءلة سمو رئيس مجلس الوزراء خلافا حول مضمونها ومدى دستورية ما ورد فيها ثم الرجوع للمجلس الذي اتخذ قراره بعد حديث مؤيدين ومعارضين وهو قرار سليم من وجهة نظري رغم تصويتي عليه بالامتناع.

وشدد الغانم على ان قرار المجلس أمس الأول مكن المستجوب من صعود المنصة وقرار النائب المستجوب تقديم استجوابه الثاني هو دليل واضح على الالتزام بالأطر الدستورية التي حددها المجلس وأشكره على هذا الالتزام، لافتا الى ان هذه الخطوة تؤكد نجاح المجلس في تقويم الممارسة السياسية وأنا متأكد ان الاستجواب المقبل سيصعد سمو رئيس مجلس الوزراء، والمجلس سيرغم أيا كان بالصعود بعد تقويم استخدام الأداة الدستورية مع احترام كل الآراء المعترضة عليها.

وأكد الغانم ان الشعب الكويتي يعلم ما دار في جلسة أمس الأول وسيحيي هذه السنة التي سنها مجلس الأمة في المستقبل بتمكين المستجوب من الصعود وفق الأطر الدستورية وستمنع التعطيل والتسويف، وما الى ذلك من طرق أخرى، كما انها ستمنع أي مستجوب من استخدام الأداة الدستورية بطرق مخالفة، واليوم لدينا حالة موجودة كدليل على ذلك بتقديم الاستجواب الثاني من قبل النائب رياض العدساني، اما بالنسبة لقرار المجلس فإنه الآن وبعد جلسة أمس يمكنني التنبؤ به وهو تمكين المستجوب من الصعود للمنصة لأن الاستجواب دستوري بعد ان بت فيه المجلس حول مسألة الالتزام بالسياسة العامة للحكومة كما ورد في نصوص الدستور وقرار المحكمة الدستورية وما يهمنا هنا بغض النظر عن توقيت قناعة المستجوب بموقف المجلس اننا نجحنا في تقويم الاعوجاج الذي كان حاصلا.

وأشار الغانم الى ان أغلبية أعضاء المجلس لا تعنيهم الاتهامات غير الصحيحة وغير اللائقة لأنه في النهاية الحق أحق ان يتبع وأعتقد ان قرار المجلس أمس مع الحق وانتصار للدستور.

وهي سابقة جاءت لاصلاح شوائب أو بدع والغريب بالامر أننا لم نسمع ممن انتقد موقف المجلس يوم أمس اي شكر أو مدح لان المساءلة لم تذهب للتشريعية او الدستورية او لم تتم مناقشتها بسرية.

وأكد الغانم أن ما يحصل في مجلس 2013 هو تمكين كل مستجوب من صعود المنصة اذا كان استجوابه دستوري وموافقا للدستور اما اذا كان غير دستوري فعلى المستجوب تعديله وليتفضل ويصعد المنصة.

وبسؤاله عن مدى أثر هذه المساءلات السياسية والتي قام بها عن جدول أولويات المجلس قال الغانم: انا لا أتحدث عن المواءمة السياسية للمساءلات السياسية واترك تقديرها للنواب، فسير العمل مستمر وانا هنا أتكلم وأفخر بالالتزام اللائحي الكامل لسير جلسة يوم امس «الأول» وافخر أيضا بتقويم اعوجاج كان سببا في أزمات كثيرة في السابق.

وأوضح الغانم ان الجدل المثار بالسابق حول دستورية المحاور كان يدور حول الذهاب للتشريعية والدستورية وفي نهاية الأمر وبعد بثها يعود القرار بالنهاية للمجلس فهو من يحدد بالنهاية مدى دستورية المحاور لأن صاحب القرار النهائي بعد رأي التشريعية والمحكمة الدستورية وما حدث في استجواب رئيس مجلس الوزراء وطلبها المستند الى تغيير المحكمة الدستورية رقم 2011/10 يتحدث بوضوح جلي عن الحالة التي واجهناها يوم امس.

وبسؤاله عن موعد استجوابي النائب رياض العدساني قال الغانم ان الاستجوابين سيدرجان على جدول اعمال جلسة 11/26 التي سيكون مدرجا على جدول اعمالها طرح الثقة باستجواب وزير الصحة واستجواب النائب خليل عبدالله لوزير التنمية والتخطيط د.رولا دشتي، فكلهم على نفس الجلسة، وبإذن الله سنحاول تعويض هذه الجلسة وما فات في جلسة امس بجلسات خاصة.

رياض العدساني يستجوب الأذينة في محورين

قدم النائب رياض العدساني استجواباً الى وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون البلدية م.سالم الاذينة استناداً لنص المادة 100 من الدستور، وجاء نص الاستجواب بما يلي:

قال الله تعالى (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب).

وذكر في مقدمة الدستور وسعيا نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية، ويفيء على المواطنين مزيدا كذلك من الحرية السياسية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، ويرسي دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد، وحرص على صالح المجموع، وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره.

إن القسم العظيم الذي أديناه وكنا ندرك عظم المسؤولية وجسامة الواجب والأمانة الثقيلة الملقاة على عاتقنا يجعلنا ملزمين وصاغرين بقول الحق تبارك وتعالى)وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا(.

إن من بين أهم أدوات الرقابة التي أولانا إياها الدستور أداة الاستجواب حيث نصت المادة 100 «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور في اختصاصاتهم».

تفاقم القضية الإسكانية حتى دقت ناقوس الخطر كونها تعتبر قضية رئيسية وهامة للمجتمع وخاصة لفئة الشباب الذين عانوا من فترة الانتظار الطويلة وارتفاع أسعار العقارات والإيجارات ما جعلهم غير قادرين على تملك سكن.

المحور الأول: الأزمة الإسكانية وارتفاع أسعار الأراضي

ومع تسارع معدلات النمو السكاني في الكويت وتزايد معدلات الطلب على الرعاية الإسكانية بصورة فاقت مثيلتها بالنسبة، فكان أن شهدت الفترة الماضية فجوة بين المعروض والمطلوب من المساكن، وأسفرت المشكلة بصفة عامة عن نشوء مشكلة الطلبات المتراكمة وانتظار سنوات عديدة بسبب التخطيط الحكومي السيئ وعدم رسم خطة مستقبلية واقعية.

وان تلك التداعيات في طول فترة الانتظار بتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية السلبية وخاصة على فئة الشباب ما زاد المشكلة الإسكانية تعقيدا ما ترسخ لدى المواطن الكويتي وعلى مر السنوات وما ترتب على ذلك من تصور أن الحكومة وسياستها مسؤولة مسؤولية كاملة عن توفير هذا الحق وهي سبب للتدهور وتفاقم قضية السكن، وتضخم أسعار الأراضي والسكن الخاص والعقارات بشكل غير مسبوق وذلك بسبب سياسة الحكومة وعدم إيجاد الحلول الكفيلة بتصفية الطلبات الإسكانية المتراكمة واحتكار الأراضي، حيث ان سياسة الحكومة بالتعامل مع هذه القضية الحساسة من غير جدية ولا تشخيص لها ولا يوجد تحليل أسباب المشكلة الإسكانية في الكويت والتعرف على أبعادها وتداعياتها بغرض الوصول إلى مجموع من المقترحات والتوصيات والحلول الممكنة لهذه المشكلة الحساسة التي تستحوذ على اهتمام جميع الأسر في المجتمع الكويتي وهي على رأس الأولويات.

نؤكد أنه جاء برنامج الحكومة ضعيفا جدا من غير رؤية ولا برنامج زمني للمشاريع الإسكانية. علما بأن هناك 106747 طلبا قائما في المؤسسة العامة للرعاية السكنية يبين القصور المتاح من الوحدات السكنية لتلبية الطلبات الإسكانية وأن عدد الطلبات في الرعاية السكنية في تزايد مستمر، وبرنامج عمل الحكومة لم يحدد موعدا زمنيا للمشاريع ولا تكلفتها مع العلم ان الجدول (المرفق رقم 1 بالصفحة التالية) يوضح ذلك ويعتبر هذا رقما ضخما وقابلا للتفاقم خلال السنوات المقبلة.

المحور الثاني: المشاريع السكنية المعطلة

في تاريخ 18 يونيو 2012 أعلن وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة السابق عن الانتهاء من الإجراءات الرسمية الخاصة بتخصيص الأراضي السكنية لمنطقة (الدائري السابع ـ غرب عبدالله المبارك) التي تضم أراضي 7400 وحدة سكنية بمساحة 400 متر مربع ومنطقة شمال الصبية التي تتضمن أراضي 52625 وحدة سكنية بمساحة 600 متر مربع، وقد تم رفع الموافقات الخاصة بهاتين المنطقتين إلى المجلس البلدي لاعتماد تلك الإجراءات وتسليمها للإسكان في شهر يوليو 2012 وهذا يبين أن هناك تعطيلاً بالإجراءات الحكومية وعدم المتابعة وذلك يشكل عبئا على المواطن ويزيد من فترة الانتظار للحصول على سكن.

وأشار تقرير ديوان المحاسبة إلى الأمور التالية:

ـ استمرار عدم انجاز مشاريع خطه الثانية للسنة المالية 2011/ 2012 المدرجة بالخطة الانمائية حيث بلغت نسبة الانجاز فيه 2٪.

ـ إعادة تخصيص الوحدات المستردة إداريا دون وجود سند قانوني

ـ قد قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية باسترداد بعض الوحدات السكنية إداريا وتم تخصيص بعضها لأشخاص غير مستحقين للرعاية السكنية ودون عرضها على أصحاب الطلبات الإسكانية من المواطنين وفقا لأسبقية تسجيل الطلبات، مع عدم وجود آلية قانونية معتمدة لإجراءات إعادة تخصيص الوحدات السكنية المستردة.

ـ عدم قيام المؤسسة بالتنسيق بين خطتيها الإسكانية وخطة وزارة الكهرباء والماء بشأن إدراج احتياجات ومشاريعها الاسكانية الجديدة من الطاقة الكهربائية بخطة الوزارة الكهرباء والماء بخصوص مدينة صباح الأحمد 2013 /2014

ـ عدم كفاية الدراسات الخاصة بإنشاء شركات مساهمة عامة لتنفيذ المدن الإسكانية الجديدة ما أدى إلى تأخر تنفيذها وتفاقم المشكلة الإسكانية.

قامت الحكومة بتغيير بعض مواد القانون السكني المهمة عبر المادة 71 من الدستور حيث ان قانون 50 لسنة 2010 «تلتزم المؤسسة، خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذه المادة، بالعمل على توفير أراض تكفي لإقامة عدد من المدن السكنية لا يقل عددها عن عشر مدن ولا تقل وحداتها السكنية عن مئتي ألف قسيمة سكنية (200,000 قسيمة) دون أن يحسب من ضمنها ما سبق تخصيصه للمؤسسة من أراض، ودون أن يخل ذلك بما تتولى المؤسسة تنفيذه من مشروعات سكنية بشكل مباشر.

ولكن قامت الحكومة على تقديم مرسوم بقانون 27 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقانون رقم 17 لسنة 1995 في شأن إسهام القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية (بإلغاء 200 ألف قسيمة) ولا يوجد مبرر لإلغاء المواد القانونية التي تقوم على المساهمة لحل الأزمة السكنية وتقليص مدة الانتظار.

والمشكلة السكنية تتفاقم دون وجود حل ولا جدية من الحكومة وخاصة ان هناك علاقة تبعية وتأثيرا متبادلا بين الاسكان والسكان لتحقيق الاستقرار الاسري، والقضية الاسكانية تدخل في صميم القضايا الاجتماعية برغم كل مكوناتها وابعادها الاقتصادية والسياسية، الا ان الحكومة لم تأخذها على محمل الجد، فالتزايد السكاني بمعدل معين يستلزم زيادة الاسكان بنفس المعدل فقد تكدست طلبات الحصول على السكن من جانب الاسر الجديدة.

إحصائيات بعدد الطلبات الإسكانية القائمة

السنة	الطلبة القائمة
1985	10
1986	21
1987	27
1988	29
1989	49
1990	30
1991	82
1992	342
1993	402
1994	468
1995	725
1996	1589
1997	2479
1998	2743
1999	2828
2000	3065
2001	3803
2002	4352
2003	5677
2004	6405
2005	7130
2006	9435
2007	8700
2008	8220
2009	7817
2010	8030
2011	8015
2012	8492
2013	5782
اجمالي الفترات	106747